الحق في البيئة كحق من حقوق الإنسان

طفياي مخطارية

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابن خلدون بتيارت

مقدمة:

أدى التقنين الدولي لحقوق الإنسان مؤخرا إلى ظهور حقوق تدخل في قائمة حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في آن واحد، وتشمل الحق في البيئة، الحق في ملكية التراث المشترك الإنسانية، الحق في التنمية، الحق في السلم. فهذه الحقوق إذا نظرنا إلى المستفيدين منها وإلى طريقة ممارستها وإلى الحماية التي تقررها، نجدها تجمع بين صفة الحقوق الفردية، وصفة الحقوق الجماعية فضلا عن الروابط والعلاقات المتبادلة التي تجمع بين هذه الصفة وتلك. ولذلك ارتأينا معالجة حق من هذه الحقوق ألا وهو الحق في البيئة، الذي يعتبر أحد حقوق الإنسان وهو يتميز بخصائص نوعية تتجاوز نطاق حقوق الإنسان الأخرى، وله مضمون يكتسب ثراء بانتمائه إلى نمط جديد من العلاقات الدولية.

وللتعرف على ذلك، سوف نقسم هذه المقالة إلى مطلبين: نعالج في المطلب الأول: مفهوم الحق في البيئة وطابعه القانوني، وفي الثاني نتعرض إلى الحق في البيئة باعتباره أحد حقوق الإنسان.

المطلب الأول: مفهوم الحق في البيئة وطابعه القانوني:

ثمة مفهوم للبيئة يزداد رسوخا يوم بعد يوم في المنظمات والمؤثرات الدولية مقتضاه، أن البيئة هي مجموع النظام الفيزيائي الخارجي والبيولوجي الذي يعيش فيه الجنس البشري والكائنات الحية الأخرى⁽¹⁾. ويوجي هذا المفهوم على أن البيئة نظام معقد يتكون من عناصر عديدة ومتكاملة، مثل الماء، الهواء والضوء، والطبيعة والغابات... الخ.

وإننا لنجد تعريف آخر للبيئة يقول هي: "مجموعة العوامل المادية والكيميائية والبيولوجية والعناصر الاجتماعية القابلة في وقت معين للتأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حاليا أو في وقت لاحق، على الكائنات الحية أو النشاط الإنساني⁽²⁾". ويعكس هذا التعريف ماهية القضايا البيئية، والعوامل الثقافية التقليدية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتحكم في مفهومها.

ويعتبر التلوث أهم اعتداء يمكن أن يوجه إلى البيئة ويضر بها، وهو يعرف بأنه التغيرات الغير مرغوب فيها يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطة الإنسان من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها⁽³⁾.

¹ - وثيقة اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت عنوان، الجمهور والبيئة، نشرت سنة 1988 تحت رقم 19، 5، 88، N.A، ص1.

² - LAMARQUE, Droit de la protection de la nature et de l'environnement, p1973, p98.

³ - د. معوض عبد التواب ومصطفى معوض عبد التواب، جرائم التلوث من الناحيتين القانونية والفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1986، ص9.

وأيضاً يمكن تعريف التلوث بأنه، التغيير في الصفات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية في الوسط المحيط بسبب تأثيرات ضارة على الحياة البشرية شاملاً بذلك التأثيرات الحادثة بالنسبة للكائنات الحية الأخرى كالحيوانات والمزروعات وسائر المملوكات والموجودات والأنشطة الصناعية⁽⁴⁾.

وينظر للبيئة من الناحية القانونية، على أنها تمثل قيمة من قيم المجتمع التي يسعى القانون للحفاظ عليها، وهذا هو أساس حمايتها قانونياً بصفة عامة وجنائياً بصفة خاصة.

والواقع أنه يتعذر وضع تعريف قانوني واحد للبيئة، باعتبارها تشمل على العديد من العناصر، التي يعني بها النظام القانوني الوطني والدولي على السواء، وذات الروابط الوثيقة فيما بينها، وقد ورد في بعض الكتابات أن هناك عنصرين أساسيين يدخلان في تعريف البيئة المحمية بالقانون فهناك العناصر الطبيعية (الأنهار، البحار، الهواء، الغابات... الخ).

وهناك العناصر التي صنعها الإنسان (الأثار، الإنشاءات، السدود....

وفي نظر الدكتور عمر سعد الله، أن البيئة في مفهومها القانوني، هي خليط من العناصر الفيزيائية والبيولوجية المتصلة بمصير الإنسانية والكائنات الحية على السواء والتي يسعى النظام القانوني بصفة عامة والقانون الجنائي بصفة خاصة لحمايتها.

ويتضمن التعريف السابق للبيئة ثلاثة عناصر هي: أنها مجموعة من العناصر المختلفة والتي تتفاعل فيما بينها، أنها تتكون من الوسط الذي يتصل بحياة الإنسانية والكائنات الحية الأخرى، أنها تمثل قيمة من قيم المجتمع ومن ثمة يسعى النظام القانوني للحفاظ عليها والقانون الجنائي لحمايتها⁽⁵⁾.

وثمة ميزة أخرى لذلك التعريف، حيث يؤكد صفة الحق في البيئة، الذي ينشأ أساساً عن حالة الإخلال بمبدأ حماية المجالات التي تحيط بالإنسان، من هواء وماء وغازات وأراضي وحيوانات ومدن وأحياء... الخ مما يوضح الحق في حماية تلك العناصر سعي النظام القانوني للحفاظ عليها والقانون الجنائي لحمايتها.

إن الحق المذكور، أصبح المبدأ الرائد للنمط من العلاقات الدولية في القضايا البيئية، إذ توجد العديد من الدول التي تسترشد به حالياً في علاقاتها مع الخارج، والبرهان الساطع على فعالية هذا المبدأ، هو اقتراح هولاندا سنة 1988 إنشاء " مجلس الأمن البيئي " ليجتمع على سنتين على المستوى الوزاري، وهذا بقصد فرض احترامه، وحتى تكون سياسات الدول مطابقة لمقتضياته⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: الحق في البيئة بوصفه أحد حقوق الإنسان

يعتبر الحق في البيئة واحد من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، نظراً للطبيعة العالمية للبيئة، ولتعلق عيش الجنس البشري على وجود بيئة ملائمة، فالماء والهواء والفضاء والخضرة كلها عناصر تعتمد عليها الحياة الإنسانية.

ولقد سجل الاعتراف بهذه الصفة في عدة مناسبات، لعل أولها مؤتمر الأمم المتحدة، المعني بالبيئة البشرية، المنعقد في ستوكهولم خلال جوان عام 1972، والذي نصت مادته الأولى على أن الحق الأساسي للإنسان في الحرية والمساواة وظروف عيش كافية في بيئة تسمح نوعيتها بالعيش الكريم وعليه واجب المحافظة وترقية البيئة للأجيال الحاضرة والقادمة

4- معوض عبد التواب، ومصطفى معوض عبد التواب، المرجع السابق، ص 11.

5- عمر سعد الله، حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب، والعلاقات والمستجدات القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية 1994، ص 152.

6- مجلة الأمم المتحدة، مارس 1988 العدد 1، السنة 9، 1988، ص 37.

فقد عبر الإعلان الصادر عنه عن الحق في جودة البيئة معتبرا إياه من حقوق الإنسان⁽⁷⁾. وثمة مناسبة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، وتتمثل في انعقاد المؤتمر المشترك بين المعهد الدولي لحقوق الإنسان، ومعهد السياسة الأوروبية للبيئة المنعقد بمدينة ستراسبورغ بفرنسا من 19 إلى 20 جانفي 1979، حيث انتهى ذلك المؤتمر إلى أن الحق في وجود بيئة غير ملوثة من الآن حقا من حقوق الإنسان.

ولقد عبرت الدورة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنعقدة بنيروبي في شهر مايو 1982 عن نفس الصفة، بل أن البيان المعروف ببيان بنيروبي الصادر عن تلك الدورة، يشكل انجاز جديدا في الجهود الرامية إلى تكريس الحق في البيئة بوصفه أحد حقوق الإنسان وتدعو مقتضيات الدقة القانونية، أن نشير إلى الوثائق القانونية التي أصبحت تركز في جملتها الحق في البيئة كواحد من حقوق الإنسان التي منها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال الخاص بها 1985.

ففي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تسجل المادة 146 حماية البيئة، البشرية بهدف ضمان الحماية الفعالة للحياة البشرية، وتقضي المادة 145 بحماية البيئة البحرية، ومنع الإخلال بالتوازن الإيكولوجي ووقوع ضرر بالثروة النباتية والحيوانية في البيئة المذكورة⁽⁸⁾.

وتقيد اتفاقية حماية طبقة الأوزون⁽⁹⁾. أي نشاط يترتب عليه تعديل في طبقة الأوزون، يؤدي إلى الإخلال وبخصائصها خطر تسلسل الأشعة فوق البنفسجية إلى الأرض بكميات أكبر من المفروض.

وورد في المادة الثانية، أن الأطراف تتخذ التدابير المناسبة من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة التي تتجم أو يدرج أن تتجم عن الأنشطة البشرية التي تحدث أو من المرجح أن تحدث تعديلا في طبقة الأوزون. والواقع أن اتفاقية حماية طبقة الأوزون هي أكثر الاتفاقيات الدولية أهمية في توضيح صفة الحق في البيئة، حيث أكدت من جهة اهتمام المجتمع الدولي بحماية البيئة الذي يهدد تدهورها بقاء البشر، ومن جهة ثانية حددت الإجراءات المبكرة للوقاية ضد الأضرار التي يمكن أن تتجم على الصحة البشرية نتيجة حدوث أي خلل في طبقة الأوزون⁽¹⁰⁾.

ومن الوثائق الدولية في مجال حماية البيئة "ميثاق نيقوسيا الذي اختتمت به أشغال مؤتمر البيئة في البحر الأبيض المتوسط يوم 28 أبريل عام 1990 على مفهوم التضامن المتوسطي مع التأكيد على المسؤولية العالمية للبلدان المتقدمة في هذا الشأن.

وحسب المدير العام لشؤون البيئة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية "لورانس بان برنكهورست"، فإن النصوص المصادق عليها بعد ثلاثة أيام من الأشغال والمشكلة بما يعرف الآن بميثاق نيقوسيا تمثل تقدما معبرا بالمقارنة " ببيان جنوه" لعام 1985 أو خطة العمل في حوض المتوسط المصادق عليها ببرشلونة 1975.

ومهما يكن فقد ظهرت خلال السنوات الماضية تغيرات في مفهوم ومضمون الحق في البيئة، وتنعكس هذه التغيرات في البرنامج البيئي حيث أن التلوث وأشكال التدهور البيئي الأخرى تقلل من رفاة السكان وأن المشاكل البيئية تتفاقم بسبب الأنشطة البشرية ويجب النظر إليها في سياق علاقاتها بصحة السكان ورفاهيتهم.

كما ينعكس تلك التغيرات أيضا في تقرير لجنة برونتلاند المعنون:

7 - Revue Juridique de l'environnement 1976, p3.

8 - د. عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 155.

9 - تعني طبقة الأوزون حسب المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة: طبقة الأوزون الجوي فوق الطبقة المتاخمة للأرض.

10 - عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص 156.

"مستقبلنا المشترك"⁽¹¹⁾. المعد في عام 1987 فهو يقول أن الأنظمة البيئية لا تعترف بالحدود الوطنية، فالتلوث سواد في الماء أو الهواء ينتقل عبر الحدود والحوادث النووية مرتبطة أحدها بالأخرى مثلا يؤدي القضاء الإحراج إلى تآكل التربة، ويؤدي تلوث الجو إلى قتل الحيوانات، ويضيف أن المشاكل البيئية والاقتصادية مرتبطة بالعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية فمثلا النمو السكاني السريع الذي له أثر كبير على البيئة والتنمية ينبع بدرجة كبيرة من مركز المرأة في المجتمع، ويحلل التقرير كيف أن الفقر وعدم تواصل النمو يهددان البيئة.

ونص "ميثاق نيقوسيا" المبرم في 28 أبريل 1990 على إقامة محطات معالجة للمياه المستعملة في مائة مدينة على البحر الأبيض المتوسط وذلك قبل شهر جانفي 1995، مع العلم أن هذه المحطات تناسب شحنة تلويث لعشرة ملايين نسخة، وإقامة 25 من هذه المحطات بمساعدة مالية من المجموعة الأوروبية، علاوة على ذلك يشير الميثاق إلى أن 20 ميناء متوسطيا جهز قبل 1993 بتجهيزات أصبحت الآن جاهزة لمعالجة المياه والقضاء على النفايات الصلبة والسامة ثم أن أهمية هذا الميثاق، تكمن في إشارته لضرورة تحديد مواقع النفايات السامة وإنشاء 25 موقعا لجمعها قبل القضاء عليها في أجل أقصاه 25 جانفي 1995، كما يقضي بإنشاء هياكل لمراقبة البيئة خاصة من خلال مراقبة حركات النقل البحري وتقييم الانعكاسات البيئية للتنمية على البيئة، وإنشاء وسائل اقتصادية وجبائية للترغيب والترهيب، خاصة في مجال اقتصاد الماء، والاستعمال المفرط للكهرباء⁽¹²⁾.

كما ربطت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مفهوم الحق في العيش في بيئة ملائمة بالبيئة والصحة وهي علاقة تقليدية وقديمة وربطته بالحق في احترام الحياة الشخصية والعائلية. وفي قضية أخرى بالحق في الصحة كما ربطته بالحق في الحياة وموضوع التعويض عن الأضرار الأيكولوجية⁽¹³⁾.

خاتمة:

ومما نخلص إليه، أن الحق في البيئة قد تطور وتوطد من خلال تلك الوثائق المختلطة، وأصبح واحدا من حقوق الإنسان بفضل العلاقة الوثيقة بين القضايا البيئية ورفاهية الجنس البشري.

¹¹ - مجلة الأمم المتحدة العدد الأول، مارس 1988. ص157.

¹² - عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص158.

¹³ - « Des milliers de personnes ont protesté contre l'implantation du complexe asmidal qui dégage en permanence les gaz les plus toxiques tel que l'ammoniac, les fluors, les oxydes d'azotes » M. KAHLOULA : environnement et droit de l'homme en Algérie, Sadic actes du 3^e congrès du 2 au 5 avril 1991, p 24

وطبيعة هذا الحق القانونية تتجلى في كونه، عبارة عن قاعدة منبثقة عن القانون الدولي، تلقي التزامات على عاتق الدول محتوها التعاون من اجل عدم تدهور البيئة، لما في ذلك من تهديد لبقاء البشر، وبذلك فهي قاعدة تستعمل للدفاع عن الأفراد والشعوب وحياتهم.